تصحيح اخطاء

١ ـــ وقع خطا مطبعي في المادة (٣١) من قانون سلطة المياه رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٣ المنشور في عدد الجريـــدة الرسمية (٣١٩٤) الصادر بتاريخ ١٥ كانون الاول سنة ١٩٨٣ حيث وردت في اخرها عبارة :

الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا النظام ـــ خطا

والصواب هو :ـــ

الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون

٢ ـــ وقع خطا مطبعي في رقم النظام المعدل لنظام ضريبة المعارف المنشور على الصفحة (٦٦) من عدد الجريـــدة الرسمية (٣٢٠٠) الصادر بتاريخ ٨ كانون ثاني سنـــة ١٩٨٤ حيث ورد :

نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٨٤ ـــ نظام معدل لنظام ضريبة المعارف ـــ خطا

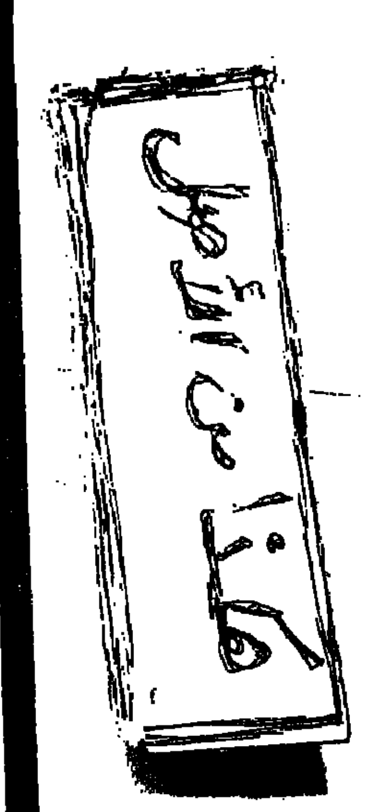
والصواب هـــو :

نظام رقم (٥) لسنة ١٩٨٤ ـــ نظام معدل لنظام ضريبة المعارف

٣ ـــ وقعت الاخطاء المطبعية المبينة بادناه في قانون مراقبة اعمال التامين رقم (٧) لسنة ١٩٨٤ المنشور في عدد الجريدة الرسمية (٣٢٠٠) الصادر بتاريخ ٨ كانون ثاني سنة ١٩٨٤ .

وتصويب هذه الاخطاء كما هو مبين ازاء كل منها :

موقـــع الخطا	الخطـــــا	الصواب
المادة ٣٠ ـبـ بند ٤ :	عبارة (التي تصيب الغير من)	التي تصيب الغير من جراء الحوادث الناجمة عنهـــــا
المادة ٧ ـاـ بنـــد ١ :	مائة وخمسون الف دينار	مائة الف دينار
بنـــد ٢ :	مائة وخمسون الف دينار	مائة الف دينار
بنـــد ٣ :	مائة الف دينار عن كل نوع من ممارسة كل نوع من اعمال التامين الاخرى	خمسة وسبعون الف دينار عن ممارسة كل نوع من انواع التامين الاخرى
المادة ١٠ ـاـ	عبارة (لا تقل من ستين يوما بعد اعلان)	لا تقل عن ستين يوما بعد آخر اعلان
المادة ١١ ـ	عبارة (ان يشعر المراقب)	ان يشعروا المراقب
المادة ١٢ ـ	عبارة (على المراقب ن يطلب)	على المراقب ان يطلب
المادة ٢٢ ـاـ	عبارة (بعد الاستيفاء والرسوم المقررة)	بعد استيفاء الرسوم المقررة





الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٣ ربيع ثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٦ كانون ثاني سنة ١٩٨٤ م . العـــدد ٣٢٠٦

خطاب العرش

في افتتـــاح الدورة العـــادية لمجلس الامـــة

عدد ممتـــاز

مديرية المطابع العسكرية

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الاعيان ،

حضرات النواب ،

باسم الله وعلى بركة منه تعالى ، نفتتح هذه الدورة العادية لمجلس الامة ، وبالاتكال عليه جلت قدرته نواصل مسيرة الخير من أجل شعبنا الوفي ، ومعه ، وصوب غايات امتنا الماجدة التي بانتمائنا لها نعتز اوفياء لأمجادنا وذكرى شهدائنا ، متمسكين بعقيدتنا وهويتنا العربيـــة الأصول والمضمون ، وسائلين الله القدير ان يسدد خطانا ويعيننا على تحمل مسؤوليتنا فيما نسعى اليه من بناء لقدرات الوطن ، وحشد لجهود وطاقات الشعب ، وبما يمكننا من خلال التعاون والتعاضد مع اخوتنا في وطننـــا العربي الكبير من مجابهة ما يحيق بأمتنا من اخطار التمزق والتشرذم والعدوان والتيه والضياع ، وبما يهيء لنـــا السبل لتثبيت الحق ولتحرير الارض والمقدسات مـــن قبضة الاحتلال .

حضرات الاعيان ،

حضرات النواب ،

تنعقد دورتكم العادية هذه في أعقـــــاب دورة استثنائية تحملتم فيها بكل وعي وامانة مسؤولية وطنية فيما اجريتم من تعديلات على الدستور ، استهدفـــــت تصويب واقع فرضته ظروف قاهرة ، وحماية جانب اساسي من حياتنا الدستورية من شلل كان يتهدده فيما لو استمر ذلك الواقع . وهذا الجانب كما تعلمون هـــو حياتنا النيابية التي تجسد الديمقراطية وروح المشاركة الحقة التي آمن بها هذا البلد منذ نشاته وحرص علـــى حمايتها حتى في احلك الظروف واصعبها . ففي الظروف القاهرة التي اعترضت سبيل الحياة النيابية لم نتوان عن ايجاد صيغة مؤقتة اخرى لمبدا المشاركة تمثلـــت في المجلس الوطني الاستشاري . وعند اعتمادنا تلـــك الصيغة اكدنا انها لن تكون بديلا عن المؤسسة البرلمانية الدستورية .

فالحياة النيابية هي ركن اول واساسي في دستورنا ومعلم بارز في بنياننا السياسي .

ونحن اذ نستانف حياتنا النيابية معا ، انما نعود الى واقع طبيعي يجسد معنى المشاركة دون انقطاع نشا عن اعتبارات موضوعية لا سبيل لانكارها ولا مجـــال لاغفالها ، واقع ادركة الآباء والاجداد ، وانبثق عن قدسية هدف الوحدة للانسان العربي ، وبلور اجماعنا علـــى المسيرة المشتركة في بداية الخمسينات دون المساســـس بحق من حقوق الشعب الفلسطيني بعد تحرير ارضه . فقد نص قرار وحدة الضفتين في نيسان ١٩٥٠ على : —

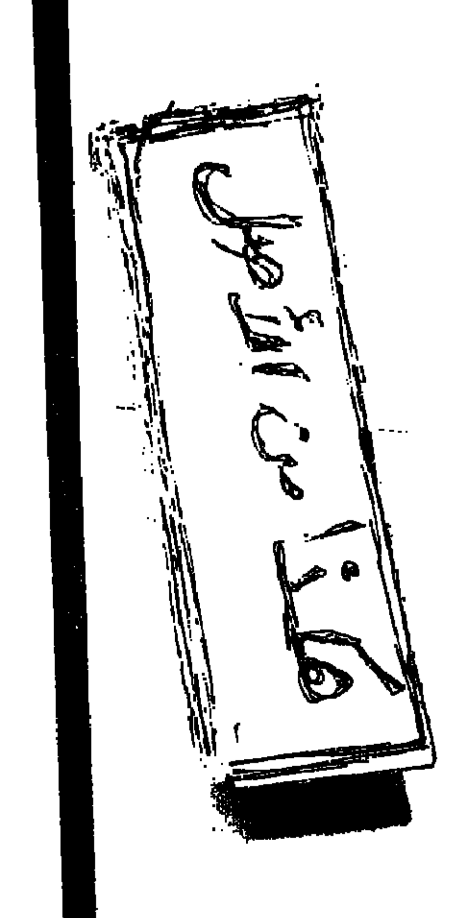
« تاكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في (فلسطين) والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائـــل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القوميـــة والتعاون العربي والعدالة الدولية » .

حضرات الاعيان ،

حضرات النواب ،

انكم تبداون دورتكم ، ومنطقتنا العربية على مفترق طرق . واحداث كبيرة تعصف بها من كل اتجاه ، ونحن في الاردن بحكم موقعنا الجغرافي وانتمائنا العربي نقف في وسط تلك الاحداث ، الامر الذي يضاعف مـــن مسؤولياتنا وواجباتنا ، وبخاصة ونحن في هذه المرحلة نعمل على دعم مسيرتنا المشتركة .

فعلى صعيد القضية المركزية التي تشكل همنـــا الاول ومحور اهتمامنا ما زالت الارض الفلسطينية تحت الاحتلال تتعرض لاجراءات التهويد والاستيطان والضم التدريجي . وكنا وما زلنا نتصدى لتلك الاجراءات على مختلف المستويات وبكل الوسائل المتاحة ، واحتل الحوار والتنسيق والتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ركنا بارزا في سياستنا هذه ، انطلاقا من ايماننا المشتـــرك بالمصير الواحد وبوحدة المصلحة والضرر والخطـــر . وستعمل حكومتي بكل العزم والاصرار على الوصول مع منظمة التحرير الشرعية الحرة الى صيغة عملية للتعاون



وبمباركة ودعم عربيين من أجل انقاذ الأرض والأهل . ولنا وطيد الامل في ان تقابل منظمة التحرير الفلسطينية مساعينا المخلصة لبلورة الصيغة العملية التي تمكننـــا جميعا من اداء الواجب تجاه القدس وفلسطين وشعبها بما تستحقه هذه الغاية من صدق في العزيمة والنوايـــا وجدية في الجهد والعمل .

واول ما ستتوجه اليه سياسة حكومتي هو الاسهام في بناء التضامن العربي الذي يسعى اليه المخلصون من ابناء امتنا واخراج العمل العربي المشترك من دائـــرة الشلل المصاب به ، ومنحه المرونة اللازمة والقدرة على اتخاذ القرار المستند الى قرار الاكثرية عوضا عـــــن التمسك بمبدا اجماع الاعضاء الذي يصعب تحقيقه ، لانه يعطي الفرصة لعضو واحد في الجامعة العربية لتعطيل قرار الاكثرية ، وكثير من قرارات الجامعة العربية تشهد على هذه الحقيقة سواء ما اتصل منها بالقضيـــــة الفلسطينية او بالحرب العراقية الايرانية او بازمة لبنان الماساوية او بغيرها من القضايا العربية .

وعلى صعيد الحرب العراقية ـــ الايرانيـــة ، فستواصل حكومتي وقوفها الى جانب العراق الشقيق في دفاعه عن ارضه وحقوقه وفي مسعاه المخلص لانهـــاء النزاع بالوسائل السلمية ، وعلى اساس من الحـــق وحسن الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية لكـــلا الطرفين . فاستمرار هذه الحرب يحمل في طياتـــه مضاعفات خطيرة من شانها تهديد امن منطقتنا وجرها الى التمحور الدولي وتدخل القوى العظمى ، فضلا عـــن تهديدها للهوية العربية في المشرق العربي كله .

كما ان ازمة لبنان تستحوذ على اهتمامنا المباشر لما انطـــوت عليه من مآســـ انسانية ودمار وتشريـــد وخراب لم ينج منه احد ، وللواقع الذي وصلت اليـــه بتعقيداته المحلية والعربية والدولية ، نتيجة العـــدوان الاسرائيلي واحتلال اجزاء واسعة من ارضه ، بحيث اصبح واقع لبنان اليوم يشكل نذير خطر لمنطقتنا بمـــا يحمله من معالم التقسيم والتمزيق والتمحور الذي لا يخدم سوى مخططات الصهيونية واعداء العرب . ومن هنا ، فقد عملت حكومتي وستعمل على دعم كل جهد يؤدي الى خروج القوات الاسرائيلية الغازية وجميع القـــوات الاجنبية المتواجدة على ارضه ، وضمان وحدة شعبه وسيادته على ارضه .

حضرات الاعيان ،

حضرات النواب ،

ان مخططات اسرائيل في التوسع ، وما يتهدد لبنان من تفكك وتمزق وما يواجهه العراق من عنت العدوان والتعصب ، لا يمكن مجابهتها جميعا الا بموقف عربي حازم وموحد ، تحشد له جميع الطاقات والقوى والجهود ، ولا يجوز ازاء هذا الواقع اذن ان تبقى مصر العربية خارج صف امتها ، فلا غنى لمصر عن امتها ، ولا غنى لأمتها عنهـــا .

اما على الصعيد الخارجي ، فسوف تستمر حكومتي في بناء الجسور مع مختلف دول العالم وقواه ، سواء على الصعيد الثنائي او في اطار الامم المتحدة وحركة عـــدم الانحياز والعالم الاسلامي . وستواصل الحوار مـــع مختلف التكتلات الدولية من اجل كسب تاييدها وتطوير هذا التاييد ، بما يخدم قضية فلسطين ويضع حدا للاحتلال وللعدوان المستمر على ارضها وشعبها . مؤكدين على اهمية التنسيق والتخطيط العربي في العمل على الساحة الدولية ومؤملين ان تدار السياسة العربية في هـــذا المجال على اساس المصالح المتبادلة ، وليس فقـــط وفق المبادىء والقيم طالما اننا نعيش في عالم لا يتحرك ويتفاعل الا في اطار واقع الاعتماد المتبادل لدوله وشعوبه

حضرات الاعيان ،

حضرات النواب ،

وفي الميدان الداخلي ، فان اول ما تتجه اليـــه جهود حكومتي بالرعاية والاهتمام ، هو قواتنا المسلحة الاردنية ، درع الوطن وحماة الراية ، وسياج الاستقلال والكرامة ، وبذل كل طاقة في سبيل اعداد جيشنا العربي المصطفوي ، وتامين ما يحتاج اليه من سلاح ومعدات حديثة تضمن له مواصلة الاضطلاع بدوره الوطنـــي والقومي ومواكبة عملية التطوير وبلوغ ما يطمح اليـــه من قوة ومستوى رفيع في الاستعداد والتجهيز الى جانب